**تاثير عامل الثقة بين المصرف والعميل في فاعلية الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2015)**

**أ. م. د. مصطفى كامل**

**المستخلص**

يحظى التعامل المصرفي باهلية الاطراف المتعاقدة ومقدرتها في تحقيق الهدف المطلوب اذ يتمثل هدف العميل في الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة (سعر الفائدة)، من اجل تعظيم مكاسبه المالية ومن ثم زيادة حجم ثروته مما يعزز من مقدرة العميل على زيادة الاستثمار المصرفي فيما بعد. اما هدف المصرف فيتمثل بتحقيق المكاسب في جانب الموجودات من اجل زيادة رصيده في المقدرة على زيادة الائتمان المقدم، فضلا عن مقدرة المصرف في التاثير في المعروض النقدي من خلال مزاولة المصرف عمله في جذب الودائع ومنح الائتمان، اذ بامكان الادارة المصرفية الرشيدة ان تحقق اهداف المصرف المتمثلة (السيولة، الامان، المخاطر) بحكمه ورشادة. كما ان تقديم الائتمان المصرفي انما يعد ركيزة اساسية للاستثمار ومصدر مهم من مصادر التمويل من اجل دعم العملية التنموية المستدامة في البلاد.

ان عامل الثقة المعتمد في التعاملات المصرفية يعد الركيزة الاساسية التي يستند عليها العمل المصرفي. فبالرغم من اعتماد صيغة الشيكات كمعبر عن استخدام الودائع الجارية تبقى الودائع الثابتة (الزمنية) الاساس في بناء الائتمان المصرفي واعادة ترتيب صيغ التمويل اللازمة لبناء الاقتصاد القومي، فضلا عن تاثيرها باسعار الفائدة قصيرة الاجل وحجم الاحتياطي النقدي التي تحتفظ به المصارف لمواجهة التزاماتها تجاه عملائها.

ان اعتماد السيولة العالية يقلل من حجم الاستثمار المصرفي ومن ثم يقلل من فاعلية الائتمان المصرفي لكونه يؤثر باتجاهين: الاول يتمثل بتاثير السياسة النقدية عبر ادواتها الكمية والنوعية والذي يتناسب عكسيا مع حجم السيولة المصرفية، فكلما ازدادت سيولة المصارف ضعف تاثير تلك الادوات في التاثير بمقدرة المصارف في منح الائتمان. اما الاتجاه الثاني فانه يتمثل بعدم رغبة المصرف في مزاولة اعماله المصرفية التقليدية المتمثلة في التوسع في الائتمان والخدمات المصرفية والتي تحقق له الارباح انما يعني عدم مقدرة المصرف على الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة بشكل جيد بسبب التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب عدم استقراره.

ان اثر غياب عامل الثقة ما بين المصرف والعميل يؤدي نفس الاثر في احتفاظ المصرف بسيولة عالية من ودائعه. ان هذا العامل يؤثر بشكل متبادل على الاطراف المتعاملة في سياق العمل المصرفي، حيث ان غياب الثقة لدى العميل تجاه المصرف انما يعني عدم ثقة الافراد بأهلية المصرف بالنسبة للاحتفاظ باموالهم فضلا عن سهولة انسياب تلك الاموال عند المطالبة بها.

اما غياب الثقة لدى المصرف تجاه العميل في ظل سيادة ظروف اللايقين وعدم الاستقرار الاقتصادي ينتج عنه تخوف المصرف من عدم مقدرة العميل من الايفاء بالتزاماته تجاه المصرف عند منح الائتمان.

وعليه فان عامل الثقة يصبح مثبط لفاعلية الائتمان المصرفي من جهة وانه لا يعزز من مقدرة الافراد على زيادة الادخار وانعاش العمل المصرفي بشكل عام.

**مشكلة الدراسة**

ان تزامن ضعف بنية الاقتصاد وتراجع نشاط المصارف مع ظهور مشكلة غياب الثقة مابين المصرف والعميل يؤدي الى اضعاف فاعلية الائتمان المصرفي.

**اهمية الدراسة**

ان غياب او تراجع عامل الثقة بين المصرف والعميل يقلل من مساهمة القطاع المصرفي في بنية القطاع الخدمي ومن ثم اضعاف مساهمة الاخير في هيكل الناتج.

**فرضية الدراسة**

((ان تواجد الثقة بين المصرف والعميل هي علاقة متبادلة)) فتارة ينبغي ان يتمتع المصرف بالجدارة التي تمكنه من الثقة في عملائه، وتارة اخرى ينبغي ان يتمتع العميل بالثقة العالية تجاه المصرف الذي يتعامل معه من اجل الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المصرف فضلا عن الفوائد التي يقدمها للعملاء.

**هدف الدراسة**

- تحليل العلاقة بين المصرف والعميل في اطار نظري.

- تحليل عامل الثقة بين المصرف والعميل في العراق للمدة (2005-2014) واثره في تنويع مصادر الناتج.

**منهجية الدراسة**

استخدام الاسلوب الاستنباطي والاستدلالي من اجل التعرف على الظاهرة وتحليلها بشكل منطقي والتوصل للنتائج وفق ذلك، بالاعتماد على الكتب التقارير والدوريات وشبكة الانترنت.

**الحدود المكانية والزمانية للدراسة**

- الحدود المكانية: العراق. - الحدود الزمانية: المدة (2005-2014).

**هيكلية الدراسة**

تتالف الدراسة من مبحثين الاول يتضمن تأصيل نظري للعلاقة بين المصرف والعميل، اما المبحث الثاني فيتناول تحليل عامل الثقة بين المصرف والعميل (تجربة العراق). ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.